مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م34 ع3، ص ص: 185-195 (صفر1443/ أكتوبر 2021)
DOI:10.4197/Islec.34-3.12

جودة البحوث في علوم الاقتصاد الإسلامي

عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي

أستاذ - معهد الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز – جدة – المملكة العربية السعودية

المستخلص. يعتمد تقييم البحوث على المعايير المعتمدة لجودة البحوث، وهي معايير قيمية يتم اعتمادها من قبل المجتمع العلمي. وهناك شبه إجماع بين رواد الاقتصاد الإسلامي على تدني جودة بحوث الاقتصاد الإسلامي، على الرغم من ارتفاع مؤشرات الجودة الكمية المتعارف عليها. حللت الورقة هذه الإشكالية، وأوصت بوسائل قد تؤدي إلى رفع جودة البحوث في حقل الاقتصاد الإسلامي.

الكلمات الدَّالة: جوة البحوث، الاقتصاد الإسلامي، البحوث المشتركة.

تصنيف JEL: B59, I23, Z12

تصنيف KAUJIE: G63, V11, W

معايير جودة البحوث

إن إصدار أي حكم يعتمد على معايير قيمية غير موضوعية يختارها المجتمع لتكون مقياسًا ومعيارًا لإصدار الحكم سواء بالجودة أو الرداءة. وكذلك إصدار الحكم على جودة البحوث في الحقل العلمي المحدد خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ففي علم الاقتصاد تبني مجتمع الحقل العلمي المنهجية الوضعية التي تستبعد كل المؤثرات القيمية والأخلاقية والدينية في السلوك الاقتصادي، لذلك تبنى مجتمع علم الاقتصاد المعايير الموضوعية كمقياس للسلوك الرشيد، وبذلك يكون معايير الحكم على البحث الجيد معايير كمية قابلة للقياس، ولا تكون المعايير النوعية مثل الفائدة الاجتماعية من البحث، ومدى تحقيق البحث لأهداف المجتمع ووزنه في الحكم على جودة البحث، لأن ما يهدف المجتمع إلى تحقيقيه يدخل في حقل الاقتصاد القيمي، الذي تم عزله عن الاقتصاد الوضعي.

لكن الاقتصاد الإسلامي هو علم تكامل فيه القيم الأخلاقية والدينية ودوافع السلوك الاقتصادي المادي في التنظير لسلوك الظواهر الاقتصادية في المجتمع المسلم، لذلك يجب أن يتبنى المجتمع العلمي لحقل الاقتصاد الإسلامي معايير جودة للدراسات والبحوث مختلفة عن معايير جودة الاقتصاد الوضعي، وعليه يمكن التمييز بين معايير قياس الجودة في البحوث وفق التالي :

المعايير الموضوعية

بحسب هذه المعايير، يكون البحث جيدًا إذا حقق هدفًا معينًا، فمثلًا توصل إلى حل مشكلة بطريقة ومنهجية علمية متفق عليها، وبالتالي يصبح مرجعًا في البناء المعرفي لتلك الظاهرة محل الدراسة، وتستخدم مؤشرات موضوعية لقياس تأثير هذا البحث في البناء المعرفي لتلك لظاهرة. ويقصد بجودة البحوث مدي مساهمتها في البناء المعرفي كما تقيسه مؤشرات الاستشهاد به، ومعامل تأثير المجلة التي يُنشر فيها، وتبعًا لذلك سمعة دار النشر، وهيئتها التحريرية، ومعدل قبولها/رفضها للبحوث، بالإضافة إلى الجوائز التي يحصل عليها البحث، وإمكانية حصوله على التمويل.

وتعد هذه المؤشرات مقبولة، على الرغم من أن هذه المعايير موضوعية، إلا أنها تطبق عن طريق تحكيم النظراء الذي يعد أهم مصدر للحكم على جودة البحوث، وتلعب قناعة المحكم بدرجة مساهمة البحث في الحكم على تلك الجودة، والقناعة كمقياس شخصي غير موضوعي، لذلك فإن المؤشرات الموضوعية تُعد ضرورية، ولكن يكمن وراءها قناعات شخصية، وتلك المعايير أيضًا ليست كافية للحكم النهائي على جودة البحوث.

المعايير القيمية

أدت المنهجية الوضعية التي تبناها المجتمع العلمي الاقتصادي إلى استبعاد وإهمال الجوانب الأخلاقية والقيمية والدينية في التحليل الاقتصادي، وبالتالي غيابها في أدوات ومنهج التحليل الاقتصادي، مما أدى إلى إهمال المعايير القيمية وغير الموضوعية في قياس جودة البحوث في حقل الاقتصاد.

إن علم الاقتصاد ينظر للسلوك البشري الإنساني ، وتبني المنهجية الوضعية التي تؤدي إلى عزل تأثير الجوانب الإنسانية والأخلاقية في السلوك الاقتصادي وتجريده منها، حينما تتم سلعنة السلوك الاقتصادي الإنساني، وإخضاعه للقوانين التي تخضع لها الأشياء والمادة، وهذا حتمًا سوف يؤدي إلى عدم تمثيل النماذج الاقتصادية الموضوعية لحقيقية السلوك الاقتصادي الإنساني، لذلك في معايير جودة البحوث في الاقتصاد الأخلاقي والإنساني، والإسلامي خاصة يجب اعتبار المعايير المعيارية كأحد مؤشرات جودة الأبحاث، ويجب أن تطور معايير غير كمية لقيسها.

جودة البحوث في الاقتصاد الإسلامي

على الرغم من افتقاد حقل الاقتصاد الإسلامي إلى معايير موضوعية أو معيارية متفق عليها لتقييم البحوث والدراسات ، إلا أنه يمكن القول أن هناك شبه إجماع بين المتخصصين في حقل الاقتصاد الإسلامي بأن جودة البحوث في الاقتصاد الإسلامي قد قلت خلال العقود الأربعة التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي (١٩٧٦م)، وما بعد انعقاد المؤتمر العالمي السابع (٢٠٠٨م) الذي ركز على تقييم ومراجعة البحوث في الاقتصاد الإسلامي، على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الأبحاث التي يتم نشرها سنويًا وتصنف ضمن تخصص الاقتصاد الإسلامي.

وباستعراض أراء الرواد من الكتاب في علم الاقتصاد الإسلامي في أسباب تخلف جودة الكتابات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي نجد الأسباب التالية :

١- يرى الدكتور صديقي (٢٠٠٧م)[١] أن السبب يكمن في ضعف الحماس لدى الباحثين في الكتابة في تأصيل التنظير في حقل الاقتصاد الإسلامي، فهو يرى أن الأمور لا تسير على ما يرام، إذ إن الحماس للتنظير للسلوك الاقتصادي المبني على الهدي الرباني قد خَبَاء، حيث انصرف الباحثون إلى تطوير التمويل الإسلامي بإعادة إنتاج أدوات التمويل التقليدي بمظهر إسلامي.

٢- أما شابرا (٢٠٠٠م)[٢] فيرى أن السبب يكمن في منهجية البحوث في الاقتصاد الإسلامي، فقد اتبعت منهجية الاقتصاد الوضعي نفسها، وعالجت ذات المشاكل التي يعالجها.

لذلك فهو يرى أن الاقتصاد الإسلامي لم يتطور بشكل صحيح، ولم يستطع أن يقدم حلولاً للمشكلات التي تواجهها المجتمعات الإسلامية، التي يجب أن تعالج في النظام الاقتصادي الإسلامي، مثل الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخول، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

واقتصرت الدراسات على تحليل أثر القيم الإسلامية، والبعد الأخلاقي على المتغيرات الكلية في النماذج الاقتصادية الغربية، والتنظير لأثر الزكاة والتمويل بالمشاركة على التشغيل الكامل والتضخم في النماذج الكينزية، ضمن الإطار النظري الغربي، والمبرر في ذلك غياب نظرية اقتصادية إسلامية تؤطر للسلوك الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف الكلية (المقاصد الشرعية) للمجتمع الإسلامي.

٣- أما منذر قحف (٢٠٠٧م)[٣] فيعتقد أن السبب في ضعف بحوث الاقتصاد الإسلامي هو غياب الأهداف الاقتصادية الكلية (أو المقاصد الشرعية للنشاط الاقتصادي في نماذج الدراسات الاقتصاديين المسلمين، إذ لم يستطيعوا أن يستشفوا أهدافًا للاقتصاد السياسي الإسلامي من نظرية المعرفة الإسلامية، على الرغم من وجود الحاجة إلى ذلك.

٤- أما خالد حسين (٢٠٠٧م)[٤] فيرى أن السبب في ضعف البحوث هو غياب نظرية إسلامية تعكس السلوك الاقتصادي للوحدات والمجتمع الإسلامي المبني على القيم الإسلامية، وتؤدي إلى تحقيق المقاصد الشرعية على مستوى الوحدات أو السلوك الكلي للاقتصاد، وأن الطريق لتحقيق هذا الهدف بعيد جدًا.

---

(١)**صديقي، محمد نجاةالله (٢٠٠٨م/١٤٢٩هـ). "معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي"، ضمن أوراق المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة. ص ص:٣-١٨.**

(٢) **شابرا، محمد عمر** (٢٠٠٤م)، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص٤٢٧.

(3) Kahf, Monzer "Infaq in the Islamic Economic System," Undated. Available from monzer.kahf.com accessed 30 June 2007.

(٤) حسين، خالد (٢٠٠٧)، الاقتصاد الإسلامي: الوضع المعرفي وتطوره، *المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي*، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

٥- أما ورشة العلمية التي كانت بعنوان (مستقبل الاقتصاد الإسلامي) التي عقدت بمعهد الاقتصاد الإسلامي خلال الفترة ٢٧-٢٨ من ذي الحجة عام ١٤٣٣هـ لغرض الوقوف على الحالة المعرفية لعلم الاقتصاد الإسلامي في ثلاثة محاور وهي المنهاجية، والتنظير، والتطبيق، فقد توصلت إلى نتيجة مفادها بأن ضعف البحوث في الاقتصاد الإسلامي كان بسبب غياب منهجية إسلامية متبعة في الإنتاج المعرفي لعلم الاقتصاد الإسلامي، وكانت هناك تبعية فكرية وتقليد للغرب في التنظير للاقتصاد الإسلامي، وكان هناك تقليد للنماذج الغربية في التطبيقات الإسلامية المقترحة.

٦- توصل مجموعة من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى قناعة بأن بحوث الاقتصاد الإسلامي تمر بأزمة معرفية، وتحتاج إلى التقييم والمراجعة على المستويين النظري والتطبيقي[٥].

٧- أما تيمور كوران (١٩٨٦م)[٦]، وهو أحد المنتقدين لأدبيات الاقتصاد الإسلامي، فيعزي تخلف البحوث في الاقتصاد الإسلامي إلى عدم الأصالة في الكتابات، وعدم احترافية الباحثين فيه، فهو يرى أن الكتابات في الاقتصاد الإسلامي تدور حول ثلاثة محاور تم إدخالها على النماذج الاقتصادية في الاقتصاد الغربي، وهي الأخلاقيات والقيم التي تحكم السلوك الاقتصادي، والزكاة كأداة لإعادة توزيع الثروة، وحرمة الفائدة.

ويزعم كوران (١٩٩٧م)[٧]، أن البحوث تفتقد للموضوعية فهدف الاقتصاديين المسلمين من أبحاثهم هو إثبات استقلالية المجتمع المسلم إذ لم تستهدف النماذج المستخدمة في تلك الدراسات القضاء على الظلم وعدم المساواة التي تسود المجتمعات المسلمة، أو تصحيح عدم التوازن الاقتصادي فيها، كما هدفت أبحاثهم إلى تحقيق أهداف ثقافية وسياسية، إضافة إلى أن معظم تلك الأبحاث عاطفية غير موضوعية ولا تنطبق عليها المعايير والمقاييس العلمية.

كما عزى السبب في ضعف البحوث إلى ضعف الموارد المالية المخصص للبحوث الأساسية الجيدة في حقل الاقتصاد الإسلامي، حيث وجهت معظم الموارد المالية لتمويل بحوث المالية الإسلامية.

وبحسب ما رآه أبو زيد (٢٠١٢م)[٨]: (إن واقع أكثر اللقاءات والمجامع العلمية والمؤتمرات في حقل التمويل الإسلامي لم يسهم إجمالاً في حل الأزمة المعرفية للاقتصاد الإسلامي، ولم تؤد دورها المفترض منها، وكانت المؤتمرات التي تعقدها شركات تنظيم المؤتمرات لأغراض تجارية قد شاعت كثيرًا في الفترة الأخيرة، وتركت آثارًا معرفية سلبية بالغة، لأن من شأنها أن تخضع لإملاءات الرعاة وتفرض على الفكر المعرفي اتجاهًا بعينه يمليه واقع السوق المحكوم بالربحية والمصالح المادية).

---

(٥) **محمد نجاة الله صديقي**، معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي، ضمن أعمال المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جدة، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٩هـ، ج١، ص ٣-١٨؛ وورقة **أسدالزمان**، أزمة الاقتصاد الإسلامي: التشخيص والعلاج (بالإنجليزية)، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢٥، ع١، ص: ١٤٧-١٦٩ مع التعليقات التي أبداها بعض الباحثين.

(6) Kuran,Timur (1986),The Economic System in contemporary Islamic Economic Thought: Interpretation and Assessment, International Journal of Middle Eastern Studies ,2p135.

(7) Kuran, Timur (1997) The genesis of Islamic economics: a chapter in the politics of Muslim identity. *Social Research*, 64(2), pp. 301-338.

(٨) أبو زيد، عبدالعظيم (٢٠١٢م)، الأزمة المعرفية للاقتصاد الإسلامي مشكلة التطبيق، حالة التمويل الإسلامي، أوراق الورشة العلمية (مستقبل الاقتصاد الإسلامي دعوة للحوار) معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز.

وبناء على رأي السحيباني (٢٠١٢م)[٩]، إن البحوث في مجال التمويل الإسلامي تأثرت كثيرًا بالضغوط الكبيرة من المؤسسات المالية الساعية لتطوير منتجات مالية تفي بالحد الأدنى من المتطلبات الشرعية، مما أسهم في تطوير منتجات مرجوحة شرعًا وغير كفؤة اقتصادًا، وقد طورت هذه المؤسسات منتجات تقوم على الحيل، واستمرت في تطبيقها على الرغم من صدور قرارات بتحريمها من قِبَل المجامع الفقهية المعتبرة.

وضعية بحوث الاقتصاد الإسلامي :

بعد مضي فترة تجاوزت الأربعة عقود منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي) ١٩٧٦م وقرابة العقد والنصف على انعقاد المؤتمر العالمي السابع ٢٠٠٨م (الذي تناول وضعية البحوث في الاقتصاد الإسلامي يمكن تقييم مسيرة بحوث الاقتصاد الإسلامي ويمكن التميز بين وجهتي نظر في وضع بحوث الاقتصاد الإسلامي.

١- هناك نمو معرفي ونضوج في علم الاقتصاد الإسلامي، فقد أصبح حقلاً علميًا ناضجًا، اعترفت به المحافل العلمية العالمية، وأصبحت أبحاثه منشورة في مجلات علمية مرموقة، ومدرجة في قاعدة بيانات (Scopus)، وأصبحت الجامعات الغربية تقدم ضمن مناهجها موادًا علمية في الاقتصاد الإسلامي، وأصبحت لها الريادة في تقديم برامج تدريسية على مستوى الدبلومات العالية والماجستير والدكتوراه في تخصص الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

كما أنشأت بعض الجامعات الغربية المرموقة كراسي علمية في حقل الاقتصاد الإسلامي، وتخصص بعض أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها في حقل الاقتصاد الإسلامي وأصبحوا يقدمون الاستشارات للمؤسسات المالية الإسلامية.

كذلك تسابقت الجامعات العربية والإسلامية في تقديم البرامج العلمية على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في حقل الاقتصاد والتمويل الإسلامي. كل تلك المؤشرات تدل على النضوج المعرفي لحقل الاقتصاد الإسلامي الذي كان نتيجة مباشرة للجودة العلمية لبحوث الاقتصاد الإسلامي.

٢- هناك ضعف في بحوث الاقتصاد الإسلامي وقد أجمع على ذلك الرواد المتخصصون في هذا الحقل من المعرفة، وأن جودة البحوث في الاقتصاد الإسلامي قد تدنت على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الأبحاث التي يتم نشرها سنويًا وتصنف ضمن هذا الحقل، وانتشار البرامج التعليمية والتدريبية في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وقد تم شرح بعض أراء الرواد في حقل الاقتصاد الإسلامي والأسباب وراء انخفاض الجودة وانحدار المستوى، ولكن كيف يمكن تبرير التباين الواسع بين وجهات النظر السابقة ؟

٣- في رأيي أن كل وجهات النظر السابقة لها مبرراتها المنطقية، ويرجع سبب التباين في وجهات النظر في المقاييس المعيارية المستخدمة في الحكم على وضعية بحوث الاقتصاد الإسلامي.

فوجهة النظر الأولى اعتمدت على المعايير الكمية التي تقيس الانتشار والتأثير، وعدد الأبحاث وعدد الإحالات، وهي المعايير المستخدمة في بحوث الاقتصاد التقليدية حيث تقاس جودة البحث بمؤشرات الاستشهاد بها، ومعامل تأثير المجلة التي يُنشر فيها، وتبعا لذلك سمعة دار نشرها وهيئتها التحريرية، ومعدل قبولها أو رفضها للبحوث، بالإضافة إلى الجوائز التي يحصل عليها البحث، وإمكانية حصوله على التمويل.

---

(٩) **السحيباني، محمد** (٢٠١٢م)، تعليق على أوراق العمل المقدمة في محور التطبيق، *ورشة مستقبل الاقتصاد الإسلامي*.

لكن هذه المعايير الكمية أهملت الجوانب النوعية والقيمية التي تقيس الفائدة من البحث ومساهمته في تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع.

بينما كانت هذه المعايير النوعية والقيمية هي الأساس لقياس جودة البحث.

والفريق الثاني ومبررهم في ذلك أن الاقتصاد الإسلامي يجب أن يحلل سلوك الظواهر الاقتصادية من المنظور (prdigms) الإسلامي، وبالتالي فإن تحقيق المقاصد الشرعية هو الأساس للسلوك الإسلامي الرشيد الذي يكون محل التنظير والتحليل، وبذلك يكون إهمال الأهداف والمقاصد من السلوك الاقتصادي الإسلامي الرشيد في البحوث والدراسات الاقتصادية الإسلامية يُعد إهمالاً للجانب القيمي والفقهي والعقدي في التحليل الاقتصادي، ومن وجهة نظرهم هذا خلل معرفي يؤدي إلى الضعف في البحوث وتدني قيمتها العلمية.

٤- عوامل عديدة أدت إلى اتجاه الباحثين المعاصرين لتبني هدف تحقيق معايير الجودة الكمية وإهمال المعايير القيمية، فظهرت البحوث في حقل الاقتصاد الإسلامي ضمن نماذج ومناهج البحث وأهداف السلوك الاقتصادي، كالتعظيم للمنافع وتحقيق الكفاءة، في الاقتصاد الوضعي السائد فظهرت أدبيات اقتصادية لاقت قبولًا ورواجًا في أوعية النشر الغربية المرموقة وعرفت بالاقتصاد الإسلامي الخفيف (Light Islamic Economics).

وهذا أدى إلى وجود فجوة تزداد اتساعًا بين موضوعات ومناهج وأهداف البحث بين بحوث الجيل الأول الرواد في البناء المعرفي لعلم الاقتصاد وبين جيل المتأخرين، حيث ركز جيل الأوائل على المعايير القيمية التي أهملتها الأبحاث الكمية التي ركز عليها الجيل المعاصر من الكتاب.

وسائل رفع جودة الأبحاث في علوم الاقتصاد الإسلامي

١- وضع معايير نوعية وكمية لقياس جودة أبحاث الاقتصاد الإسلامي.

إن المعايير الكمية التي تقيس تأثير البحث على التراكمات المعرفية في الظاهرة محل البحث مهمة جدًا، ولكنها غير كافية لقياس جودة البحث.

إن أهمية البحث وفائدته تكمن في المساهمة في تحديد و تحليل مشكلة البحث، والتعرف على الجوانب المختلفة للمشكلة أو الظاهرة محل البحث، وبالتالي التوصية بمقترحات تساهم في تحقيق الهدف من دراسة الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة.

فالمنهجية الوضعية التي تؤدي إلى إهمال الجوانب القيمية والمعيارية في الظاهرة سوف لن تؤدي إلى التعرف على تأثير المتغيرات غير الكمية كالعادات والتقاليد والثقافات والأخلاق والقيم على سلوك الظاهرة محل الدراسة، وبالتالي سوف لن يتم التعرف على مؤثرات مهمة في الظاهرة، لذلك فإن تحليلها يكون غير صحيح، ولا يمثل حقيقية الظاهرة. وهذا يلاحظ في فشل النظرية الاقتصادية في معالجة المشاكل الاقتصادية في الدول النامية، مما يُقلل من فائدة الدراسة، وبالتالي يؤثر على جودتها في تحقيق أهدافها .

وحتى لا تتحول الدراسات الاقتصادية الإسلامية إلى تراكمات غير مفيدة في حل المشكلات الاقتصادية في المجتمع المسلم، يجب أن تتضمن معايير قياس جودة البحث في حقل الاقتصاد الإسلامي معايير نوعية تقيس مدى مساهمة البحث في حل المشاكل الاقتصادية في المجتمع المسلم التي تُوجه المقاصد الشرعية الاقتصادية إلى حلها، مثل تفاوت الدخول والثروات، وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التكافل الاجتماعي،

وتحقيق كرامة الإنسان في المجتمع المسلم بضمان حد الكفاية وغيرها من المقاصد.

٢- تنظيم الجهود البحثية في حقل الاقتصاد الإسلامي:

إن النمو المعرفي في أي حقل علمي يحتاج إلى تنظيم تتطلع به المؤسسات التعليمية والبحثية، وتقوم بتوجيه الإنتاج المعرفي نحو المدارس الفكرية في الحقل المعرفي المعين، لذلك كان من توصيات المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي المنعقد في عام ١٩٦٧م، أن تطلع جامعة الملك عبدالعزيز بمهمة تنظيم الجهود العلمية في بحوث الاقتصاد الإسلامي من خلال المركز العالمي للاقتصاد الإسلامي الذي أوصى المؤتمر بإنشائه.

وقد قام المركز العالمي للاقتصاد الإسلامي بمهمة توجيه الدراسات والأبحاث التي أسست بظهور حقل علمي بمسمى الاقتصاد الإسلامي. ومن خلال الدراسات العلمية الرصينة اعترفت المجتمعات العلمية في العالم بهذا الحقل العلمي فأفسحت المجلات العلمية المرموقة مجالاً لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، وطبيعي أن تهتم مراكز ومؤسسات علمية أخرى بهذا العلم، وطبيعي أن توجه الدراسات والأبحاث لخدمة الأهداف التي أنشأت تلك المؤسسات لتحقيقها.

وقد كان للحوافز المالية وتوفير الموارد المالية الأثر الأكبر في توجيه الدراسات والأبحاث في الاقتصاد الإسلامي، وكان للمؤسسات المالية مصلحة في توجيه الدراسات نحو تطوير منتجات مالية إسلامية تتميز بها عن المنتجات التقليدية، يتم بها جذب تعاطف المودعين في المجتمع المسلم.

فقد دعمت المؤسسات المالية المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية المتخصصة في التمويل الإسلامي، ونتيجة لذلك كانت النمو المعرفي في أبحاث التمويل الإسلامي، الذي حول حقل فرعي من حقل الاقتصاد الإسلامي، وأهملت الظواهر الأساسية التي يجب أن توجه إليها الأبحاث في الاقتصاد الإسلامي لحل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات الإسلامي . وبذلك ظهر شبه إجماع بين الرواد من المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي بوجود ركود وتخلف في الإنتاج المعرفي الجيد.

وكان معيار الجودة في رأيهم إهمال القضايا والمشكلات الاقتصادية الكبرى في المجتمع المسلم، ولإنتاج بحوث جيدة يجب أن يتولى معهد الاقتصاد الإسلامي قيادة جهود المؤسسات البحثية والعلمية في حقل الاقتصاد الإسلامي ووضع استراتيجية تترجم إلى خطط عمل، ومهام توزع على المراكز البحثية والمؤسسات العلمية في الاقتصاد الإسلامي، لإعادة اهتمام الباحثين بالقضايا الأساسية التي يجب أن تبحث سواء على مستوى التنظير أو التطبيق، التي قد تطرح كبديل من البدائل التي طرحتها المدارس الفكرية الجديدة لحل المشاكل الاقتصادية التي عجزت النظرية الاقتصادية عن تفسيرها، واقتراح حلول ناجعة لها، وفشلت السياسات الاقتصادية في تجنب آثارها .

٣- البحوث المشتركة: تُعد البحوث المشتركة من وسائل تحسين جودة البحوث في الاقتصاد الإسلامي، ذلك أن الاقتصاد الإسلامي حقل يتم فيه تكامل معرفي بين تخصصات بينية لدراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع الإسلامي، حيث إن القيم الأخلاق الإسلامية تُعد أحد المؤثرات الأساسية في الدوافع والسلوك الاقتصادي للمسلم، ذلك أن الاقتصاد القيمي الإسلامي يُعد جزءً مكملًا وليس مستقلًا عن علم الاقتصاد الإسلامي.

لذلك يجب أن تتكامل المعرفة الاقتصادية مع المعرفة الفقهية والعقدية الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والتاريخية في دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية في المجتمع المسلم، وحيث إنه لا يتوقع في الباحث أن يكون موسوعيًا ويلم بعمق بكل المعارف، لذلك تكون البحوث

المشتركة بين الباحثين في تلك التخصصات هي الحل الأمثل للبحوث التي تحتاج إلى معرفة عميقة في بعض تلك التخصصات، فمنافع الاشتراك في الأبحاث بين المتخصصين في الاقتصاد تؤدي إلى تحسين جودة بحوث الاقتصاد الإسلامي وتستوفى الظاهرة محل دراسة تحليل جوانبها المختلفة بتكامل الخبرات، والكفاءة الناتجة عن تقسيم العمل بين الباحثين.

لكن تطبيق أسلوب البحوث المشتركة هي ثقافة غير متوفرة في المجتمع العلمي في حقل الاقتصاد الإسلامي بشكل كافٍ، وتجربتي فيها لم تكن مشجعة، فقد اشترك في بحث مدعوم من الجامعة عن سلوك المستهلك تتكامل فيه ثلاثة تخصصات هي الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي والفقه، فلم تتم مناقشة كيفية التكامل المعرفي في الخطة البحثية، ولم تتم مناقشة مساهمة كل باحث من قبل الفريق البحثي فكان مخرج البحث ثلاثة أبحاث منعزلة ومنفصلة تمت مناقشة السلوك الاستهلاكي في النظريات الاقتصادية وواقع هذا السلوك في المجتمع السعودي في أحدها، وفي الأخر عن السلوك الاستهلاكي للمسلم، والثالث عن فقهيات الاستهلاك، ونشرت كأبحاث مستقلة في أوعية نشر مختلفة.

٤- واجهت بحوث الاقتصاد الإسلامي خاصة في حقل المالية انتقادات حادة من قبل العملاء، ومن قبل السلطات المالية من حيث عدم وجود فروق حقيقية بين المنتجات المالية التي تم تطويرها في الدراسات والأبحاث المالية والمنتجات التقليدية، فكانت الفروق شكلية، ولا تحقق المقاصد المراد تحقيقها في تسويق تلك المنتجات.

لذلك بدأ الاهتمام بتطوير منتجات مالية غير تقليدية تتفق مع الضوابط الشرعية، مثل تمويل الحشود، أو صناديق المخاطرة وغيرها.

وهذا يفتح المجال لمراجعة صيغ التمويل المتوافقة مع الشريعة التي لا تحقق المقاصد الشرعية في كسب المال وتداوله، وتوجيه الأبحاث نحو تحقيق المقاصد الشرعية الاقتصادية، مما يؤدي إلى تحسين جودة بحوث التمويل الإسلامي حيث يستهدف تحقيق المنافع الاجتماعية بتطبيق قاعدة الغنم بالغرم وغيرها من الضوابط الشرعية.

كما أن الطلب في السوق من قبل العملاء ومن المؤسسات المالية، وتوافق تلك المنتجات مع التنظيمات المالية من قبل السلطات المالية في الدول التي تسمح بالمنتجات المالية سوف يؤدي إلى جذب الموارد المالية للبحوث والدراسات لتطوير تلك المنتجات باستخدام الهندسة المالية.

٥- يواجه الاتجاه نحو تطوير منتجات تحقق المقاصد الشرعية في التمويل الإسلامي تحدي غياب إطار نظري يتم من خلاله تطوير هذه المنتجات، وذلك لتخلف الجهود العلمية لبناء نظرية اقتصادية إسلامية يتم من خلالها التأطير النظري للسلوك الاقتصاد للوحدات الاقتصادية في المجتمع المسلم الذي يؤدي إلى تحقيق المقاصد الشرعية الاقتصادية في كسب المال والثروة وتداولها التي من ضمنها عدالة توزيع الدخل والثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي.

لذلك يجب أن تنظم جهود المؤسسات البحثية والتعليمية نحو سد هذه الحاجة ضمن استراتيجية وخطة زمنية محددة، ولربما يكون معهد الاقتصاد الإسلامي هو المرشح لقيادة هذا الجهد نظرًا لخبراته السابقة في تطوير حقل الاقتصاد الإسلامي، ووجود البنية التحتية لديه من حيث المقدرات البحثية وبرامجه البحثية في التأصيل المعرفي للاقتصاد الإسلامي، وفي برامجه التعليمية العليا التي تؤهل الكوادر البحثية للبناء المعرفي لعلوم الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو زيد، عبدالعظيم (٢٠١٢م)، الأزمة المعرفية للاقتصاد الإسلامي مشكلة التطبيق، حالة التمويل الإسلامي، *أوراق الورشة العلمية* (مستقبل الاقتصاد الإسلامي دعوة للحوار) معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز.

أسد الزمان (٢٠١٢م)، أزمة الاقتصاد الإسلامي: التشخيص والحلول (بالإنجليزية)، *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م٢٥، ع١، ص:١٤٣-١٦٦ .

حسين، خالد (٢٠٠٧م)، الاقتصاد الإسلامي: الوضع المعرفي وتطوره، *المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي*، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة.

السحيباني، محمد (٢٠١٢م)، تعليق على أوراق العمل المقدمة في محور التطبيق، *ورشة مستقبل الاقتصاد الإسلامي*.

شابرا، محمد عمر (٢٠٠٤م)، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص٤٢٧.

صديقي، محمد نجاةالله (١٤٢٩هـ)، معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي، *ضمن أعمال المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي*، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جدة، جامعة الملك عبد العزيز، ج١، ص ٣-١٨.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Kuran, Timur (1986), The Economic System in contemporary Islamic Economic Thought: Interpretation and Assessment, *International Journal of Middle Eastern Studies* ,2, p. 135.

Kahf, Monzer (2007) "Infaq in the Islamic Economic System," Undated. Available from monzer.kahf.com accessed 30 June 2007.

Kuran, Timur (1997) The genesis of Islamic economics: a chapter in the politics of Muslim identity. *Social Research*, 64(2), pp. 301-338.

Transliteration of Arabic References

Abu Zaid, ʿAbd al-ʿAẓīm (2012). Al-Azmah al-Maʿrifīyah li al-Iqtiṣād al-Islāmī Mushkilat al-Taṭbīq: Ḥālat al-Tamwīl al-Islāmī. *Papers of the Workshop on the Future of Islamic Economics: A call for Dialogue*. Islamic Economics Institute, King Abdulaziz University.

Asad Zaman (2012). Crisis in Islamic Economics: Diagnosis and Prescriptions. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, *25*(1), 147-169.

Ḥusain, Khālid (2007). Al-Iqtiṣād al-Islāmī: Al-Waḍʿ al-Maʿrifī wa Taṭawwuruh. In *The 7th International Conference in Islamic Economics: Conference Papers (Arabic)* (pp. 71-78). Islamic Economic Research Center, King Abdulaziz University.

Al-Suḥaibānī, Muḥammad (2012). Taʿlīq ʿalá Awrāq al-ʿAmal al-Muqaddamah fi Miḥwar al-Taṭbīq. Workshop on the Future of Islamic Economics. Islamic Economics Institute, King Abdulaziz University.

Chapra, Muḥammad ʿUmar (2004). The Future of Economics: An Islamic Perspective. International Institute of Islamic Thought.

Ṣiddīqī, Nijāt Allah (2008). Muʿawwiqāt al-Baḥth fi al-Iqtiṣād al-Islāmī. In *The 7th International Conference in Islamic Economics: Conference Papers (Arabic)* (pp. 3-18). Islamic Economic Research Center, King Abdulaziz University.

عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي من مواليد مكة المكرمة في عام ١٩٥١م ، حاصل على الدكتوراه من جامعة كولورادو بمدينة بولدر بالولايات المتحدة الأمريكية في النظرية النقدية والاقتصاد القياسي، عنوان الأطروحة (الصياغة الإسلامية للنظام المالي النقدي السعودي) في عام ١٩٨٧م . وماجستير من جامعة كولورادو في عام ١٩٨٦م في النظرية الاقتصادية، وماجستير من جامعة كنساس في مدينة لورانس بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٣٩٩هـ في مجال النظرية الاقتصادية. وبكالوريوس من كلية الاقتصاد والإدارة في الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز عام ١٣٩٤هـ. عمل أستاذا بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة بالجامعة لفترة طويلة درس خلالها العديد من المواد ، ويعمل حاليًا في معهد الاقتصاد الإسلامي. له العديد من البحوث العلمية المنشورة في مجلات علمية محكمة. كما له العديد من المشاركات بأوراق علمية في المؤتمرات والندوات داخل وخارج المملكة العربية السعودية منها: تأصيل البناء النظري للتمويل الاقتصادي الإسلامي ونظرية التمويل الإسلامية الحديثة، والقيم العلمية والتأصيل المنهجي لعلم الاقتصاد والتمويل الإسلامي الخصوصية المغربية، وتقييم وتصحيح اختلالات التمويل إسلامي من منظور الاقتصاد السلوكي . له العديد من الكتب الدراسية المنشورة منها: مبادئ التحليل الإحصائي للاقتصاد والإدارة باستخدام برنامج اكسل ١٤٢٥هـ وتطبيقات في التحليل الإحصائي للعلوم الإدارية والإنسانية ١٤٢٩هـ. كما أعد العديد من الدراسات والاستشارات الخاصة منها: التسعير العقاري بين الفقه والاقتصاد (بحث مشترك) لمركز أبحاث عبد الرحمن فقيه، والبنية التحتية لمؤسسة الملك خالد الخيرية، والطلب والعرض على الخدمات الخيرية في المملكة (دراسة ميدانية) لمؤسسة الملك خالد الخيرية، ودراسة أولية لاستثمار ارض مواقف محطة حجاج البر في المدينة المنورة لوزرة الأوقاف. كما لديه كتابان تحت الطبع هما، تأصيل منهجية البناء المعرفي لعلوم الاقتصاد الإسلامي، وعلم الاقتصاد الإسلامي القيمي (Normative Islamic Economics)

البريد الإلكتروني: a_alsaati@hotmail.com

Quality of Research in Islamic Economics

Abdul Rahim Abdul Hamid Al Saati

Professor - Islamic Economics Institute
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

ABSTRACT. Research evaluation is a normative process which depends upon the approved criteria for the quality of research. These are value indicators criteria and that are adopted by the scientific community based on the research methodology adopted. There is almost unanimity among the pioneers of Islamic economics on the low quality of research in Islamic economics despite the high score achieved in the recognized quantitative quality indicators. This paradox is analyzed in this article, and recommends the means which may lead to raising the quality of research in the field of Islamic economics.

***KEYWORDS*:** Research quality, Islamic economics, Joint research.

***JEL CLASSIFICATION*:** B59, I23, Z12

***KAUJIE CLASSIFICATION*:** G63, V11, W